



# INTERNATIONAL MONETARY FUND FACTSHEET

## دعم صندوق النقد الدولي لبلدان الدخل المنخفض

إزاء الأزمة المالية العالمية الجارفة التي انتقلت من الاقتصادات المتقدمة إلى النامية، بادر صندوق النقد الدولي بتعزيز الدعم الذي يقدمه للبلدان منخفضة الدخل. ومن المتوقع أن تؤدي المبادرات الجديدة إلى زيادة قروض الصندوق الميسرة إلى ١٧ مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام ٢٠١٤. وتُمنح هذه القروض ذات الفوائد المنخفضة حاليا في إطار برامج السياسات الاقتصادية التي تقترن بشروط أكثر مرونة. وقد أُجرى الصندوق أيضا إصلاحا شاملا لأدواته الإقراضية، لا سيما من حيث تعزيز الاستجابة المباشرة لاحتياجات البلدان من الدعم الطارئ قصير الأجل.

### دلائل النجاح

كان تعزيز دعم الصندوق للبلدان منخفضة الدخل لازما في الأساس كي يتلاءم مع تحسن أوضاعها الاقتصادية. فكثير من هذه البلدان خطا خطوات واسعة نحو استقرار اقتصاده الكلي بعد أن كانت الأغلبية الساحقة منها تواجه مشكلات اقتصادية طويلة الأمد في التسعينات تطلبت تغييرات جذرية طويلة الأجل في سياساتها الاقتصادية وكثيرا ما صاحب ذلك تخفيف لأعباء ديونها أو شطبها.

غير أن كثيرا من هذه البلدان بدأ يزداد انفتاحا واندماجا في الاقتصاد العالمي. فالبلدان منخفضة الدخل تواصل الانضمام إلى أسواق رأس المال الدولية، ودخول أسواق السلع والخدمات، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتنمية قطاعاتها المالية الخاصة، والاستفادة من الأموال التي يرسلها المواطنون العاملون في الخارج.

ولكن زيادة الانفتاح والاندماج على الصعيد الدولي تقترن بزيادة موازية في قابلية التأثر بتقلبات الاقتصاد العالمي والانكشاف لمخاطرها. ومما أبرز هذه السمة مؤخرا ذلك التأثير الذي خلفته القفزات المفاجئة في أسعار الغذاء والوقود العالمية على العديد من الاقتصادات في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. فلم يمض وقت طويل حتى بدأ انتقال آثار الأزمة المالية العالمية، وأصبح واضحا أن الجيل الجديد من بلدان الدخل المنخفض الأكثر استقرارا وانكشافا في آن واحد يحتاج إلى جيل جديد من التسهيلات الإقراضية التي يوفرها الصندوق دعما لها.

### مزيد من القروض

أصبحت أهم أولويات الصندوق هي إتاحة قدر أكبر من القروض لمكافحة الآثار السلبية الفورية التي لحقت بالبلدان منخفضة الدخل من جراء ارتفاع أسعار السلع الأولية وتزايد الركود في الاقتصاد العالمي. ومن أولى الخطوات المتخذة في هذا المسار كان تعديل أداة الصندوق الأساسية لمساعدة البلدان التي يلحق بها الضرر لأسباب خارج نطاق سيطرتها

— أي تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية ("Exogenous Shocks Facility"). وجاءت التعديلات على هذا التسهيل التمويلي في سبتمبر ٢٠٠٨ لتجعل استخدامه أيسر وأكثر مرونة، وقد استخدمه بالفعل ١٣ بلداً منذ ذلك الحين.

وبعد ذلك قام الصندوق بمضاعفة حدود استخدام بلدان الدخل المنخفض لموارده — أي الحدود القصوى لحجم القروض التي يمكن لكل بلد أن يحصل عليها من الصندوق. فقد رفع الصندوق مجموع موارده المتاحة لإقراض هذه البلدان بشروط ميسرة حتى أصبح من المتوقع أن تصل إلى ٨ مليار دولار أمريكي على مدار الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ١٧ مليار دولار حتى نهاية ٢٠١٤.

وإضافة إلى ذلك، سوف تتلقى البلدان منخفضة الدخل نصيباً من حقوق السحب الخاصة المزمع تخصيصها يتجاوز ١٨ مليار دولار من مجموع ٢٥٠ مليار دولار أمريكي لكل البلدان الأعضاء. ويجوز لهذه البلدان الاستفادة من حقوق السحب الخاصة المخصصة لها إما بالاعتماد عليها كأصول إضافية ضمن رصيد احتياطياتها أو ببيعها كعملة صعبة لتغطية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات.

### تغييرات في أدوات الإقراض

حتى يصبح الدعم التمويلي أكثر مرونة وملاءمة لبلدان الدخل المنخفض على اختلاف ظروفها، أنشأ صندوق النقد الدولي "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" (Poverty Reduction and Growth Trust) الذي يتيح ثلاث نوافذ جديدة للإقراض. وهذه النوافذ الجديدة — التي يُنتظر أن يبدأ تشغيلها في أواخر ٢٠٠٩ بعد تلقي الموافقة النهائية من البلدان المانحة — هي على النحو التالي:

**التسهيل الائتماني الممدد (Extended Credit Facility)** يحل محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" ويتميز بالخصائص التالية:

- يتيح استمرار الدعم إذا كانت هناك احتياجات متوسطة الأجل تتعلق بميزان المدفوعات
- ينبغي أن يركز على استراتيجيات الحد من الفقر التي يضعها البلد العضو
- أكثر مرونة من "تسهيل النمو والحد من الفقر" من حيث الشروط الزمنية التي يتعين على البلدان الالتزام بها في إصدار وثيقة رسمية لاستراتيجية النمو والحد من الفقر.

**تسهيل الاستعداد الائتماني (Standby Credit Facility)** يحل محل عنصر الموارد المرتفعة في "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية"، وهو يشبه اتفاق الاستعداد الائتماني للبلدان متوسطة الدخل ويتميز بالخصائص التالية:

- يقدم دعماً مرناً للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه احتياجات تمويلية وتصحيحية قصيرة الأجل نتيجة صدمات محلية أو خارجية، أو تسعى لتعديل تجاوزات عن أهداف السياسات
- يختص بالبلدان التي لم تعد تواجه مشكلات طويلة الأمد في ميزان المدفوعات ولكنها قد تحتاج إلى العون من حين إلى آخر
- يمكن استخدامه أيضاً على أساس وقائي من منطلق الوقاية التأمينية.

### التسهيل الائتماني السريع (Rapid Credit Facility) الذي يتميز بالخصائص التالية:

- يتيح دعماً مالياً محدوداً في شكل مبلغ تمويلي واحد يُصَرَّف مقدماً لمن يحتاج من بلدان الدخل المنخفض التي تواجه احتياجات تمويلية عاجلة.
  - يُستعاض به عن قروض الصندوق الاعتيادية عندما يكون من غير الضروري أو غير الممكن استخدام التسهيلين الآخرين اللذين يرتبطان بتنفيذ برنامج للسياسات الاقتصادية تتراوح مدته بين عام وثلاثة أعوام.
  - يقدم تمويلاً عالي المرونة يقوم على قروض تُصَرَّف مرة واحدة وتُحل محل عنصر الموارد السريعة في "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" والموارد المدعمة التي تتوفر من خلال "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية"، كما يتيح مدفوعات متعاقبة للبلدان الأعضاء الخارجة من دائرة الصراع أو غير ذلك من الظروف الحرجة ليصبح بديلاً موسعاً لآلية "المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع" التي تقدم موارد تمويلية مدعمة.
- وفيما يخص المشورة بشأن السياسات وإصدار الإشارات للمانحين، يمكن للبلدان الأعضاء طلب مساعدات غير مالية من خلال أداة دعم السياسات (Policy Support Instrument) القائمة والتي تتميز بما يلي:
- تدعم البلدان منخفضة الدخل التي تمكنت من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومن ثم لا تحتاج إلى مساعدة مالية من الصندوق
  - يمكن أن تتيح الاستفادة العاجلة من "تسهيل الاستعداد الائتماني" الجديد إذا ظهرت الحاجة لتمويل لاحق.
- وسوف تحصل بلدان الدخل المنخفض حتى نهاية ٢٠١١ على إعفاء استثنائي من كافة مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق من خلال أدواته الإقراضية الميسرة.
- وقد ترافقت زيادة الدعم المالي من الصندوق لبلدان الدخل المنخفض مع تغييرات في التصميم والتكوين المحددين لمجموعات التدابير المتفق عليها بشأن السياسات الاقتصادية – والمسماة بالبرامج – التي تقترن بقروض الصندوق. وتهدف هذه التغييرات إلى تحقيق ما يلي:
- تقوية التركيز على دعم أهداف النمو والحد من الفقر في جميع البرامج
  - حماية الإنفاق العام عند انخفاض الإيرادات في فترات الهبوط الاقتصادي
  - تحديد أولويات الموازنات الوطنية بحيث يتحول تركيزها الأساسي إلى الإنفاق لصالح الفقراء
  - التركيز في شروط الإقراض على المجالات الحيوية، مثل الشفافية في إدارة الموارد العامة